عنوان المداخلة: الأبعاد التداولية في البلاغة العربية (نماذج منتقاة من كتاب الإيضاح للقزويني)

1_د/ نورالدين بوزناشة، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية - قسنطينة

2_ د/ عبد المطلب بوغرارة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية - قسنطينة

مقدمة:

تروم هذه المداخلة إلى بيان الأبعاد التداولية في البلاغة العربية؛ بعدّها علما تواصليا يهدف إلى إيصال المعنى إلى ذهن المخاطب؛ إفهاما وإقناعا وتأثيرا؛ وقد اخترنا أنموذجا نتمثّل من خلاله هذه الأبعاد ألا وهو كتاب الإيضاح للقزويني؛ وذلك انطلاقا من انفتاح نصوص القزويني على القراءات اللسانية الحديثة؛ ومنها التداولية؛ حيث يبرز البعد التداولي للبلاغة- من المدونة- في مفهوم البلاغة القائم على استحضار المقام عند استعمال الكلام عن طريق المطابقة بينه و بين مقتضى الحال؛ إذ لكلّ مقام مقال؛ كما يبرز البعد التداولي في مباحثها (البلاغة) ؛ أي علم المعاني والبيان والبديع؛ والتي تقوم أساسا على مراعاة المقصد التداولي أو الأغراض التي يؤمها المتكلم في إيراد كلامه على هيئة مخصوصة، ومن ذلك ما تعلق بالخبر وتوكيده بحسب حال المخاطب (خالي الذهن، متردد، منكر)، ومن ثمة ؛ تتجلى الأبعاد التداولية (خاصة ما تعلق بـالأفعال اللغوية المباشرة وغير المباشرة ،والحجاج، الاستلزام الحواري...)في مباحث علم المعاني والبيان والبديع؛ أي في الصناعة التركيبية والتصويرية والمحسناتية،و وتعدّ هذه المفاهيم (الأفعال الكلامية، الحجاج، الاستلزام الحواري ...) أهم الركائز النظرية التي تقوم عليها التداولية.

1_ تعريف التداولية:

يرجع مصطلح التداولية إلى الجذر اللغوي "دول" الذي لا تخرج معانيه عن دلالة :التحول والتبدل و الانتقال، جاء في لسان العرب لـ (ابن منظور) ما يلي :" **الدَّوْلَةُ، بالفتح، في الحرب أن تُدَال إحدى الفئتين على الأخرى، يقال :كانت لنا عليهم الدَّوْلَةُ، والجمع الدُّوَلُ، والدُّولة، بالضم، في المال؛ يقال :صار الفيء دُولَة بينهم يتداولونه مرة لهذا ومرة لهذا، والجمع دُولَاتٌ وَدُوَل ... وهو ما يُتَدَاول من المال؛ فيكون لقوم دون قوم...وقال الزجاج :الدُّولَةُ اسم الشيء الذي يُتَدَاوَل،...وتَدَاوَلْنَا الأَمْرَ :أَخَذْنَاهُ بالدُّوَلِ .وقالوا :دَوَالَيْكَ؛ أي: مُدَاوَلَةً على الأمر؛ ... ودَالَتِ الأَيَّامُ؛ أي دارت، والله يُدَاوِلُهَا بين الناس .وتَدَاوَلَتْهُ الأيدي :أخذته هذه مرَّة وهذه مَرَّة. ودَالَ الثوب يَدُولُ؛ أي: بلي"[1] .**

وفي الاصطلاح تعرف التداولية بأنها: **" علم الاستعمال اللغوي"[2] أو علم " يدرس الظواهر اللغوية في مجال الاستعمال"[3]**؛ ومن ثمة تعنى التداولية بدارسة اللغة في الاستعمال أو التواصل؛ أي: دراسة اللغة في مقام أو سياق.

فهي فرع لساني يعنى بدراسة التواصل communication بين المتكلم والمتلقي، أو بمعنى آخر يعنى بدراسة الرموز التي يستخدمها المتكلم في عملية التواصل، والعوامل المؤثرة في اختيار رموز معينة دون أخرى والعلاقة بين الكلام

---

[1] _ ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط3، ج11، ص 253.

[2] _مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب –دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي، دار الطليعة، بيروت، لبنان،ط1، 2005، ص17.

[3] _ المرجع نفسه، ص 16

وسياق حاله، وأثر العلاقة بين المتكلم والمخاطب على الكلام"[1]، ولذا فهي تركز في تحليل المقال على استحضار مختلف الملابسات الخارجية التي أنجز فيها، وهذا يحتاج أن يكون المحلل مستحضرا لنوعية المتكلم، والمتلقي، والسبب الذي دفع المتكلم لقول ما قاله، ثم ينظر في الهيئات التي صيغ بها المقال،

وهذا ما يؤكده صلاح فضل أنّ التداولية "تعنى بالشروط والقواعد اللازمة الملائمة بين أفعال، ومقتضيات المواقف الخاصة؛ أي العلاقة بين النّص والسّياق"[2] ولا يقصد بالنص ههنا ما تجاوز الجملة، بل كل ما حقق تواصلا بين متكلم ومخاطب، وفق شروط يستدعيها موضوع التّواصل، ونوع المتواصلين، والهدف المنوط منه.

حددت الباحثة خديجة محفوظ الشنقيطي مجال النظر التداولي في التحليل؛ فرأت أنّ التداولية[3]:

1- تميز بين معنيين في كلّ ملفوظ، أو فعل تواصليّ لفظي، الأول: هو المعنى الحرفي للجملة، والثاني: هو المعنى المقصدي الذي يريده المتكلم من إيراد جملته أو خطابه.
2- استحضار كلّ الآليات المنطقيّة والبلاغيّة التي تصاحب الاستعمال التداولي بين أفراد المجتمع.
3- لا تكتفي بدلالة المفردات، والنظام القواعدي الذي يحكمها، بل تربطها بالمستعملين، وبسياق الاستعمال.
4- تهتم بالآلية التي يعتمدها المتلقين لفهم مقاصد المتكلمين.

2_تعريف البلاغة:

البلاغة في اللغة؛ يراد بها الوصول و الإيصال والانتهاء والإبلاغ؛ يقال:"بَلَغْتُ المكانَ بُلُوغاً :وَصلْتُ إليه، وَكَذَلِكَ إذا شارَفْتَ عَلَيْهِ؛ ... وبَلَغَ النَبْتُ :انتهَى... وأَمرٌ بَالِغٌ :جَيِّدٌ .والبَلاغةُ :الفَصاحةُ .والبَلْغُ والبِلْغُ: البَلِيغُ مِنَ الرِّجَالِ .وَرَجُلٌ بَلِيغٌ وبَلْغٌ وبِلْغٌ :حسَنُ الْكَلَامِ فَصِيحُه يُبَلِّغُ بِعِبَارَةِ لِسَانِهِ كُنْهَ مَا فِي قَلْبِهِ، والجمعُ بُلَغاءُ، وَقَدْ بَلُغَ، بِالضَّمِّ، بَلاغَةً؛ أَي: صَارَ بَلِيغاً."[4]

وهذا المدلول اللغوي هو أساس المدلول الاصطلاحي؛ يقول أبو هلال العسكري " فسميت البلاغةُ بَلاغةً؛ لأنّها تُنْهِي المعنى إلى قلب السامع فيفهمه."[5] ثمّ يضيف قائلا: " البلاغةُ كلّ ما تُبَلِّغُ به المعنى قلب السامع؛ فَتُمَكِّنَه في نفسه كتمكُّنِه فى نفسك مع صورة مقبولة، ومعرض حسن، وإنّما جعلنا حسن المعرض وقبول الصورة شرطا في البلاغة؛ لأنّ الكلام إذا كانت عبارته رَثَّةً ومعرضه خَلَقًا لم يسمّ بليغا، وإن كان مفهوم المعنى، مكشوف المغزى... وقال العتّابى :كلّ من أفهمك حاجته فهو بليغ."[6]

---

[1] نادية رمضان النجار، الاتجاه التداولي والوسيط في الدرس اللغوي، مؤسسة حورس الدولية للنشر والتوزيع، ط1، 2013، ص9.
[2] - صلاح فضل، بلاغة الخطاب وعلم النص،عالم المعرفة، الكويت،1992، ص20
[3] - ينظر: خديجة محفوظ محمد الشنقيطي، المنحى التداولي في التراث اللّغوي (الأمر والاستفهام نموذجين)، عالم الكتب الحديث، الأردن، ط1، 2016، ص27
[4] _ ابن منظور، لسان العرب، ج8، ص420.
[5] _ أبو هلال العسكري، الصناعتين، تحق: علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت ، لبنان، ص6.
[6] _ المصدر نفسه، ص 10_11.

يربط العسكري – في هذا التعريف –بين المعنى اللغوي والاصطلاحي للبلاغة؛ وهو الإيصال والإبلاغ؛ ثمّ يبين أنّ وظيفة وغاية البلاغة هي "إيصال المعنى "؛ أي: تمكن المتكلم من إيصال المعنى إلى قلب السامع بصورة مقبولة ومعرض حسن.

و لو وقفنا عند تعريفه السابق ؛ فإننا نجده يشير إلى طرفي عملية التواصل نعني: السامع و المتكلم ؛ إلا أنّه يركز على المتكلم؛ إذ يؤكد على ضرورة امتلاكه القدرة على التأثير في السامع عن طريق استخدامه للوسائل تعبيرية والأدوات الإنجازية والبلاغية، والتي تسهم في نقل الرسالة اللغوية الانفعالية من "المتكلم " إلى قلب "السامع؛ لإفهامه والتأثير فيه وإقناعه ؛ وبذلك تصبح البلاغة عبارة عن عملية تواصلية قائمة بين "متكلم " يهدف إلى إيصال رسالة لغوية عن طريق قناة اتصال معينة إلى "سامع " في مقام معين[1].

ولهذا عرف الخطيب القزويني البلاغة قائلا:" هي مطابقته (الكلام) لمتقضى الحال مع فصاحته"[2]؛ أي إنّ من شروط الإفهام والإبلاغ مراعاة المقام؛ وذلك بأن تكون الصورة الكلامية متوافقة مع مقتضى حال المخاطب؛ ومن ثمة؛ فالبلاغة علم تواصلي قائم على استعمال اللغة في مقام ؛ مثلا: خالي الذهن يلقى إليه الخبر من غير توكيد بخلاف المتردد والمنكر.

3_ التعريف بالخطيب القزويني وكتابه الإيضاح[3]:

هو جلال الدين محمد بن عبد الرحمن بن عمر بن أحمد القزويني، الشافعي، ويُكنّى أبو المعالي، وينسب إلى أبي دلف العجلي، ويُلقّب بالخطيب؛ لأنّه ولّي خطابة دمشق في المسجد الأموي الكبير، وكان القزويني عالمًا بارعًا ونابغًا اتسعت علومه ومعارفه، وأبرزها أصول الفقه، والبلاغة، وله مصنفات في عدة فنون، كما أتقن الأصول العربية والمعاني والبيان، وامتاز بفصاحة لسانه، وحسن أخلاقه ومكارمه، وجمال خطابته، وحُلوّ عباراته المنتقاة بمهارة، فضلًا عن ذوقه الأدبي الرفيع وحُسن خَطه، وحبه للشعر، خاصة شعر الأرجاني الذي اختصر له ديوانًا من بين مؤلفاته المتنوعة.

ولد جلال الدين القزويني في مدينة الموصل في عام 665 هـ/ 1268 م، ولكن يرجع أصله إلى قزوين، وسكن دمشق مع والده وأخيه إمام الدين، كما ولي فيها القضاء ناحية ما يُقارب 20 سنة قبل أن ينتقل إلى مصر ويتولى فيها القضاء.

درس القزويني بالمدرسة البادرائية في دمشق، كما تفقه، وناظر، وتلقى الكثير من العلوم في هذه المدينة، فكان أديبًا باللغة العربية والتركية والفارسية، وناب القضاء في دمشق من بعد أخيه وبعد قَاضِي الْقُضَاة نجم الدّين عام 724هـ،

---

[1] _ ينظر: أم الخير سلفاوي، البعد التداولي في البلاغة العربية من خلال مفتاح العلوم، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة، الجزائر، 2009، ص36.

[2] _ الخطيب القزويني، الإيضاح، تحق: عبد الحميد هنداوي، مؤسسة المختار، القاهرة، مصر، ص19.

[3] ينظر: https://mufakeroon.com/p/

وهناك تتلمذ على يد الكثير من الشيوخ، كما تولى خطابة الجامع الأموي، وطلبه السلطان في قضاء دمشق وائتمنه على ذهب كثير، فحكم في دمشق مع الخطّاب، ثمّ ولاه السلطان قضاء القضاة بالديار المصرية في عام سنة 727هـ، وهناك عظُم شأنه، وبلغ من العز والوجاهة والرفعة الكثير، إذ حج مع السلطان، وكان إذا جلس في دار العدل لا يُثقل عليه أحد الكلام أو يُزعجه، فهو في كنف السلطان ورعايته، وكان يُحب الأدب ويُحاضر فيه، بالإضافة إلى كونه خطيبًا في جامع القلعة بالتشارك مع الخطيب ابن القسطلاني، إلا أنّ السلطان الملك الناصر نفاه إلى مدينة دمشق سنة 738 هـ، ثمّ ولاه القضاء فيها، وأصابه المرض هناك حتى توفي في مدينة دمشق بتاريخ 15-جمادى الآخرة-739 هـ إثر تعلله وإصابته بالفالج.

ومن أبرز مؤلفاته:

_الإيضاح في علوم البلاغة المعاني والبيان والبديع: ويُعد هذا الكتاب من أهم الكتب في علم البلاغة، ويحتوي على شرح لكتاب الخطيب جلال الدين القزويني المعرف بتلخيص المفتاح، والذي هو في الأصل اختصار لكتاب مفتاح العلوم للإمام السكاكي، وامتاز القزويني في كتابه هذا بكثرة الاستقصاء في مسائل البلاغة التي عرضها بشكل دقيق ومُفصل، فقد ألمّ بالآراء المهمة التي وردت حولها في عصره أو من قبله.

_كتاب الشذر المرجاني من شعر الأرجاني: وهو كتاب مختصر لديوان الشاعر الأرّجاني، ألفّه الخطيب جلال الدين القزويني بسبب إعجابه الشديد بهذا الشاعر، واستحسانه لقصائده التي يراها من مفاخر العجم.

_كتاب التلخيص في علوم البلاغة، ويُعرف هذا الكتاب باسم تلخيص المفتاح، وهو تلخيص لكتاب مفتاح العلوم للسكاكي.

4_ **الأبعاد التداولية في كتاب الإيضاح:** نلحظ ذلك من خلال الوقوف على العناصر الآتية:

4_1_ المقام : يشكل المقام التداولي مبدأ أساسيا في مفهوم البلاغة العربية؛ إذ لكلّ مقام مقال[1]؛ فعلى المتكلم البليغ أن يراعي المقام أو الحال؛ إذا رام التواصل والإبلاغ؛ ولهذا عرف الخطيب البلاغة بقوله:" **فهي مطابقته لمتقضى الحال مع فصاحته**"[2]؛ فالمراد المطابقة الكاملة، وقوله لمتقضى: الصورة المخصوصة التي يورد عليها الكلام؛ أمّا لحال فهو الداعي

[1] _ الجاحظ ، البيان والتبيين، تحق: عبد السلام هارون، دارالفكر، لبنان، ص 136.
[2] _ الخطيب القزويني، الإيضاح، ص19.

للمتكلم إلى إيراد الكلام على وجه مخصوص؛ أي إلى أن يعتبر مع الكلام الذي يؤدي به أصل المعنى خصوصية ما، وهي مقتضى الحال؛ مثلًا إنكار المخاطب للحكم حال يقتضي تأكيده، والتأكيد مقتضى للحال.

ومعنى مطابقته له أنّ الحال إن اقتضى التأكيد كان الكلام مؤكدًا، وإن اقتضى الإطلاق كان الكلام عاريًا عن التأكيد، وهكذا إن اقتضى حذف المسند إليه حذفه، وإن اقتضى ذكره ذكره، كذلك مثلا : الوعيد والزجر مقام يقتضي كون الكلام المورد فيه فخما جزلا، و الوعظ مقام يوجب البسط والإطناب[1]،... فلكلّ مقام تواصلي استعمال لغوي خاص به ؛ فالمقامات مختلفة ومتفاوتة، ولكلّ منها مقتضيات، يقول الخطيب: " ومقتضى الحال مختلف؛ فإنّ مقامات الكلام متفاوتة؛ فمقام التنكير يباين مقام التعريف، ومقام الإطلاق يباين مقام التقييد، ومقام التقديم يباين مقام التأخير، ومقام الذكر يباين مقام الحذف، ومقام القصر يباين مقام خلافة، ومقام الفصل يباين مقام الوصل، مقام الإيجاز يباين مقام الإطناب والمساواة، وكذا خطاب الذكي يباين خطاب الغبي،وكذا لكلّ كلمة مع صاحبتها مقام؛ إلى غير ذلك كما سيأتي تفصيل الجميع، وارتفاع شأن الكلام في الحسن والقبول **بمطابقته للاعتبار المناسب، وانحطاطه بعدم مطابقته له؛ فمقتضى الحال هو الاعتبار المناسب**"[2].

نفهم من كلام الخطيب أنّ البعد التداولي للبلاغة مرتبط بمطابقة الكلام لمقتضى الحال؛ أو المقام؛ هو ما ينعكس على الصياغة اللغوية المقيدة بمراعاة خصوصيات المقام؛ بحيث يورد الكلام على كيفية مخصوصة موافقة للمقام أو الحال؛ إذ إنّه (المقام) يضمن سلامة المعنى، وتحقق الفائدة لدى السامع[3]، وبذلك تخضع الصياغة اللغوية لدى المتكلم البليغ إلى اعتبارات المقصد و مقتضيات المقام؛ ومن ثمة؛ فهو ليس حرا تماما في إنتاجه لكلامه وخطاباته؛ فهو يخضع إلى مقام السامع[4]، وما يعتريه من أحوال؛ فالحذف والتقديم والتأخير والتعريف والتنكير في الكلام مرتبط بالسياق اللغوي من جهة ومقتضيات المقام من جهة أخرى؛ فقد يحذف عنصر من العناصر أو يقدّم عنصر على آخر أو يعرف أو ينكر؛ وعليه؛ فإنّ استحضار المقام في الصياغة والإنجاز اللغوي -عند البلاغيين والخطيب – هو الموجه للكلام المنطوق والدال على قصد المتكلم، وعن طريقه يؤوّل السامع المعنى، وبه يصل إلى مراد المتكلم؛ إذ لكل مقام مقال.

وهذا ما نلحظه في تعريفه **لعلم المعاني** بأنّه:" علم يعرف به أحوال اللفظ العربي التي لها يطابق الحال"[5]، وما نقله عن السكاكي: "علم المعاني: هو تتبع خواص تراكيب الكلام في الإفادة، وما يتصل بها من الاستحسان وغيره؛ ليحترز

---

[1] ــ ينظر: السيد أحمد الهاشمي، جواهر البلاغة، دار ابن الجوزي، مصر، ط1، 2010، ص26، 27.

[2] ــ الخطيب القزويني، الإيضاح، ص19.

[3] ــ باديس لهويمل، السياق ومقتضى الحال في مفتاح العلوم- متابعة تداولية- (مقال)، مجلة المخبر، أبحاث في اللغة والأدب الجزائري، جامعة بسكرة، الجزائر، ع9، 2013، ص167.

[4] ــ المرجع نفسه، ص168.

[5] ــ الخطيب القزويني، الإيضاح، ص22.

بالوقوف عليها عن الخطأ في تطبيق الكلام على ما تقتضي الحال ذكره"[1]، نجد أن علم المعاني يهتم بخواص التراكيب التي ترتكز أساسا على **رعاية مقتضى الحال أو المطابقة؛** فينتج عن ذلك حصول الإفادة وتحقيق الاستحسان والإقناع...

وهكذا؛ فإنّ الوظيفة التداولية لعلم المعاني تتجلى في بناء الحدث اللغوي (المقال) انطلاقا من اختيار التراكيب المناسبة للمقام[2].

وعليه؛ يعد المقام -عند البلاغيين -مبدأ تداوليا أساسيا في إنتاج الكلام أو الخطاب و تكوينه وتأويله (توجيهه)؛ فهو يكشف عن مقاصد المنتج وأغراضه.

وفي سياق حديث القزويني عن المقام أو الأحوال؛ تطرق إلى عناصر العملية التواصلية:

المتكلم من خلال توظيفه للتشكيلات الكلامية المناسبة للأحوال والمقامات، والسامع عن طريق استحضار أحواله المتغيرة الاجتماعية، الثقافية، اللغوية...

أ_ المتكلم: يمثل عنصرا أساسيا في العملية التخاطبية؛ فهو منتج الخطاب؛ ويشترط البلاغيون لكي يحقق التواصل والإبلاغ والإقناع جملة من الشروط المتعلقة من جهة بالمؤهلات اللغوية؛ ومن جهة أخرى بمعرفة المقامات؛ يقول **القزويني** متحدثا عن بلاغة المتكلم:" **ملكة يقتدر بها على تأليف كلام بليغ**"[3]، فمن **شروط البليغ المتكلم**:

- ✓ أن تكون له ملكة لغوية تمكّنه من تأليف الكلام البليغ.
- ✓ أن يكون فصيحا.
- ✓ **عارفا بمقتضيات الأحوال والمقامات.**

إنّ امتلاك المتكلم لمؤهلات لغوية ومعرفته بالسياقات؛ هي من أهم الركائز التي تعينه على بلوغ غرضه التداولي المتمثل في نجاح التواصل و تحقيق الإبلاغ والإقناع .

ب_ المخاطب: هو الطرف المستهدف من العملية الإبلاغية؛ إليه يوجه الخطاب؛ وتتجلى العناية به من خلال الحديث عن مقامه وأحواله المتغيرة؛ حيث يأخذ المتكلم البليغ هذه الأحوال بعين الاعتبار؛ فعليها يتوقف نجاح الإبلاغ أو فشله؛ ومن ثمة يكيّف الخطاب مع حال المخاطب؛ ليكون متطابقا معه؛ إذ يلقى الخبر مثلا باعتبار حال المخاطب المتغيرة ؛ إن كان خالي الذهن فلا يؤكد الكلام، وإن كان مترددا أو منكرا يؤكد له الكلام؛ وتساق هذه المؤكدات بحسب درجة تردد وإنكار المخاطب؛ يقول القزويني:" وإذا كان غرض المخبر بخبره إفادة المخاطب أحد الأمرين، فينبغي أن يقتصر من التركيب على قدر الحاجة:

---

[1] _ المرجع نفسه، ص22.

[2] _ باديس لهويمل، السياق ومقتضى الحال في مفتاح العلوم، ص171.

[3] _ الخطيب القزويني، الإيضاح، ص21.

أ ــفإن كان المخاطب خالي الذهن من الحكم بأحد طرفي الخبر على الآخر، والتردد فيه استغنى عن مؤكدات الحكم؛ كقولك :جاء زيد، وعمرو ذاهب، فيتمكن في ذهنه، لمصادفته إياه خاليًا.

ب ــ وإن كان متصوّر الطرفين، مترددًا في إسناد أحدهما إلى الآخر، طالبًا له، حسن تقويته بمؤكد، كقولك: لزيد عارف أو إنّ زيدًا عارف.

ج -وإن كان حاكمًا بخلافه؛ وجب توكيده بحسب الإنكار، فتقول" :إنّي صادق "لمن ينكر صدقك ولا يبالغ في إنكاره،" وإنّي لصادق "لمن يبالغ في إنكار."[1]

نفهم من هذا القول؛ أن عملية إنتاج وصياغة الكلام تكون مرتبطة برعاية مقتضيات أحوال المخاطب استنادا إلى المبدأ البلاغي المعروف " **لكلّ مقام مقام"**[2]**؛** ومن ثمّة فإنّ نجاح المتكلم في إبلاغه رهين باستحضاره لمقام وأحوال مخاطبه؛ فهو الموجه للمنطوق والكاشف عن مقصوده والمعين على تأويله؛ فمتى كان الخطاب متوافقا مع حال المخاطب حصل - عنده - الإقبال والإبلاغ والإفهام.

نخلص مما تقدم إلى أنّ المقام يعدّ من الأسس التداولية التي انبنى عليه النظر أو التفسير البلاغي– عند البلاغيين- للكلام البليغ؛ من حيث المفهوم أو المباحث المتعلقة به.

وغير بعيد عن المقام التداولي؛ نجد مفهوما تداوليا آخر هو المقصد أو الغرض البلاغي.

4ــ2ــ المقصد أو الغرض : من المعلوم أنّ **القصد في اللسانيات التداولية** أساس التواصل والتبليغ؛ إذ لا تواصل من دون قصدية[3]؛ ومن هنا تتقاطع البلاغة العربية مع التداولية في عنايتها بالمقصد أو الغرض الذي يؤمه المتكلم من وراء إيراد كلامه على هيئة مخصوصة؛ من حذف وذكر و تقديم وتأخير و تعريف وتنكير... وتشبيه واستعارة وكناية وتوظيف هذه الأدوات البلاغية يخضع إلى مقتضيات المقام؛ لأنَّ " مقامات الكلام متفاوتة؛ فمقام التنكير يباين مقام التعريف، ومقام الإطلاق يباين مقام التقييد، ومقام التقديم يباين مقام التأخير، ومقام الذكر يباين مقام الحذف، ومقام القصر يباين مقام خلافه، ومقام الفصل يباين مقام الوصل، مقام الإيجاز يباين مقام الإطناب والمساواة، وكذا خطاب الذكي يباين خطاب الغبي.وكذا لكلّ كلمة مع صاحبتها مقام"[4].

ويمكن بيان تجليات القصدية ضمن بعض مباحث البلاغة العربية(المعاني، البيان، البديع)؛ من ذلك: أغراض الخبر، الحذف و الذكر، التعريف و التنكير، التقديم والتأخير،...

---

[1] ــ المرجع نفسه، ص28.

[2] ــ الجاحظ ، البيان والتبيين، ص136.

[3] ــ باديس لهويمل، السياق ومقتضى الحال في مفتاح العلوم، ص 172.

[4] ــ الخطيب القزويني، الإيضاح، ص19.

ـ **أغراض الخبر:** يشير **القزويني** إلى صلة المقصد بالمقام؛ وذلك من خلال حديثه عن قصد المخبر بإخباره : والمتمثل في الإفادة بحكم ما وهو متعلق بحال المخاطب إن كان لا يعلم بالخبر أو الحكم فيسمى ذلك فائدة الخبر، وإن كان عالما به؛ فيسمى لازم الفائدة؛ يقول :" من المعلوم لكلّ عاقل أن قصد المخبر بخبره إفادة المخاطب إمّا نفس الحكم؛ كقولك: زيد قائم؛ لمن لا يعلم أنّه قائم، ويسمى هذا فائدة الخبر. وإمّا كون المخبر عالمًا بالحكم، كقولك لمن زيد عنده، ولا يعلم أنّك تعلم ذلك :**زيد عندك**، ويسمى هذا لازم فائدة الخبر"[1].

وقد يخرج الخبر إلى مقاصد أخرى(التحسر، الاستعطاف، التوبيخ...) تعرف من قرائن الأحوال ومقتضيات السياق.

ـ **الحذف[2]:** هو إجراء تداولي[3]؛ يعمد إليه المتكلم؛ يوفره له النظام اللغوي، ويشترط في الحذف العلم بالمحذوف، وأن تكون هناك قرائن مقالية أو مقامية دالة عليه[4]؛ ومن الأغراض والمقاصد التي يسعى المتكلم إلى تحقيقها -**كما يرى القزويني**- في سياق حديثه عن حذف المسند إليه :" الاختصار والاحتراز عن العبث بناء على الظاهر.

وإمّا لذلك مع ضيق المقام.

وإمّا لتخييل أن في تركة تعويلًا على شهادة العقل، وفي ذكره تعويلًا على شهادة اللفظ من حيث الظاهر، وكم بين الشهادتين ؟

وإمّا لاختيار تنبه السامع له عند القرينة أو مقدار تنبهه.

وإمّا لإيهام أن في تركه تطهيرًا له عن لسانك، أو تطهيرًا للسانك عنه.

وإمّا ليكون لك سبيل إلى الإنكار إن مست إليه حاجة.

وإمّا؛ لأنّ الخبر لا يصلح إلا له حقيقة أو ادعاء.

وإمّا لاعتبار آخر مناسب، لا يهدي إلى مثله إلا العقل السليم والطبع المستقيم؛ كقول الشاعر:

قال لي كيف أنت؟ قلت :عليل ... سهر دائم، وحزن طويل

وقيام القرينة شرط في الجميع"[5].

وعليه؛ فالحذف عمل يقوم به المتكلم؛ وهو يقصد تحقيق جملة من الأغراض الإبلاغية والإقناعية؛ومن أهم

---

[1] ـ المرجع نفسه، ص27

ـ قدم البلاغيون الحذف على الذكر في أحوال المسند إليه؛ لأنّ الحذف أولى من الذكر؛ فهو عبارة عن العدم، والوجود لاحق بالعدم ، ينظر: صابر الحباشة، الأبعاد التداولية في شروح التلخيص للقزويني، الدار المتوسطية للنشر، ص 2010، ص106.

[2]

[3] ـ يدخل الحذف ضمن البعد الضمني للأقوال المقابل للتصريحي ، وقد أشار التداوليون إلى هذا البعد المهم الذي يحقق التواصل. ينظر: المرجع نفسه ص116.

[4] ـ المرجع نفسه، ص113 .

[5] ـ الخطيب القزويني، الإيضاح، ص42.

مقوماته التداولية (الحذف) أنه يستند إلى مقتضيات السياق بنوعيه المقالي والمقامي[1].

ـ **الذكر:** يسعى المتكلم في ذكره للمسند إليه ضمن كلامه إلى تحقيق أغراض ومقاصد لا يؤديها الحذف ؛ وهي ذات صلة بمقام المخاطب؛ يقول الخطيب:" أمّا ذكره :فإمّا؛ لأنّه الأصل ولا مقتضي للحذف.

وإمّا للاحتياط لضعف التعويل على القرينة.

وإمّا للتنبيه على غباوة السامع.

وإمّا لزيادة الإيضاح والتقرير.

وإمّا لإظهار تعظيمه، أو إهانته، كما في بعض الأسماء المحمودة أو المذمومة، وإمّا للتبرك بذكره، وإمّا لاستلذاذه. و إمّا لبسط الكلام حيث الإصغاء مطلوب، كقوله تعالى" حكاية عن موسى عليه السلام" **هِيَ عَصَايَ**"، ولهذا زاد على الجواب. وإما لنحو ذلك"[2].

وعليه؛ فإنّ لجوء المتكلم إلى ذكر المسند إليه مرتبط بتحقيق غرض الإفادة؛ نحو: (**زيادة التوضيح، والتقرير، التعظيم...**)؛ وذلك حينما يضعف سلطان الحذف بسبب ضعف التعويل على القرينة أو لا يكون هنا مقتضى لذلك.

ـ التعريف والتنكير:

إنّ الأصل في المسند إليه أن يكون معرفة؛ إذ لا يخبر عن نكرة[3]؛ لكنّه قد ينكّر لأغراض ومقاصد يؤمّها البليغ.

عرض القزويني أقساما لتعريف المسند إليه وأحوالا لتنكيره ؛ حيث يعرّف وينكّر (المسند إليه) في الكلام بحسب متطلبات المقام؛ وذلك لتحقيق جملة من المقاصد التداولية التي يؤمها المتكلم؛ منها أن تكون الفائدة أتم بتعريفه؛ يقول الخطيب:" وأمّا تعريفه :فلتكون الفائدة أتمّ" ثم يورد مقاصد أخرى لتعريف المسند إليه:" فإن كان بالإضمار:فإمّا؛ لأنّ المقام مقام التكلم،...وإما لأنّ المقام مقام الغيبة... وإن كان بالعلمية:فإمّا لإحضاره بعينه في ذهن السامع ابتداء باسم مختص به، كقوله تعالى :﴿**قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَد**﴾،...وإمّا لتعظيمه أو لإهانته، كما في الكنى والألقاب المحمودة والمذمومة،...وإمّا للكناية؛ حيث الاسم صالح لها،...وإمّا لايهام استلذاذه أو التبرك به...وإن كان بالموصولية:فإمّا لعدم علم المخاطب بالأحوال المختصة به سوى الصلة، كقولك:" الذي كان معنا أمس رجل عالم"،وإمّا لاستهجان التصريح بالاسم،وإمّا لزيادة التقرير...وإمّا للتفخيم... وإمّا لتنبيه المخاطب على خطأ، وإن كان بالإشارة فإمّا لتميزه (المسند إليه)أكمل تمييز ؛ لصحة إحضاره في ذهن السامع بواسطة الإشارة حسّا... وإن كان باللام فإمّا للإشارة إلى معهود بينك وبين مخاطبك؛ كما إذا قال لك قائل: جاءني رجل من قبيل كذا؛ فتقول : **ما فعل الرجل**؟...وإن كان بالإضافة؛ فإمّا لأنّه ليس للمتكلم إلى إحضاره في ذهن السامع طريق أخصر منها... أمّا تنكيره فللإفراد؛ كقوله تعالى:﴿**وَجَاءَ رَجُلٌ مِنْ أَقْصَى الْمَدِينَةِ يَسْعَى**﴾؛ أي: فرد من أشخاص الرجال.

---

[1] ـ ينظر: صابر الحباشة، الأبعاد التداولية في شروح التلخيص للقزويني، ص111 ،112.

[2] ـ الخطيب القزويني، الإيضاح، ص44.

[3] ـ ينظر: صابر الحباشة، الأبعاد التداولية في شروح التلخيص للقزويني، ص123.

أو للنوعية، كقوله تعالي : ﴿**وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَة**﴾؛ أي: نوع من الأغطيه غير ما يتعارفه الناس، وهو غطاء التعامي عن آيات"[1].

نستنتج من كلام **القزويني** أنَّ تعريف المسند إليه وتنكيره يخضع إلى اعتبارات مقامية (مقام التلفظ)، ومقصدية تداولية(التعيين، التعظيم، الإفراد...)؛ يروم البليغ تحقيقها؛ ومن ثمة فهو يبني كلامه على خلفية معرفية مشتركة بينه وبين المخاطب، وهي خلفية يضمنها المقام[2].

ـ **التقديم والتأخير:** هو إجراء تداولي يعمد فيه المتكلم إلى تقديم عناصر وتأخيرها؛ بغية الوصول إلى أغراض تداولية؛ إبلاغية انطلاقا من رعاية السياق الداخلي والخارجي للكلام؛ ومن هذه الأغراض: التخصيص، العناية والاهتمام...؛ يقول الخطيب متحدثا عن المسند إليه:" **وأمّا تقديمه**؛ فلكون ذكره أهم، ...**ويقدّم المسند إليه**؛ ليفيد تخصيصه بالخبر الفعلي إن ولى حرف النفي؛ كقولك : ما أنا قلت هذا؛ أي لم أقله مع أنّه مقول"[3].

كما تتجلى القصدية في مباحث علم المعاني الأخرى؛ نحو: القصر، الفصل والوصل، الإنشاء، الإيجاز ،والإطناب

ـ **أغراض التشبيه:** حينما يعقد المتكلم مشابهة بين أمرين؛ فإنّه يهدف إلى الوصول إلى مقاصد معينة؛ ولهذا عدّ الغرض من أركان التشبيه عند البلاغيين[4]؛ ومن الأغراض المعروفة التي يساق لها التشبيه: زيادة التوضيح، بيان أن وجود المشبه ممكن، بيان حال المشبه، **يقول الخطيب:**" وأمّا الغرض من التشبيه فيعود في الأغلب إلى المشبه، وقد يعود إلى المشبه به، أمَّا الأول؛ فيرجع إلى وجوه مختلفة؛ منها: بيان أن وجود المشبه ممكن،... بيان حاله...تقرير حاله في نفس السامع كما في تشبيه من لا يحصل على سعيه على طائل بمن يرقم على الماء...تزيينه للترغيب فيه"[5].

إلى جانب **التشبيه** نلحظ هذه **القصدية** في الصور البيانية الأخرى: **الاستعارة والكناية**؛ والتي **يورد فيها المعنى الواحد بطرق مختلفة في وضوح الدلالة عليه**؛ بغرض تحقيق قصد ما ؛ نحو : **المبالغة أو الإثبات**،...

ـ **المحسّنات البديعية:** حدّ البديع أنّه:"علم يعرف به وجوه تحسين الكلام، بعد رعاية تطبيقه على مقتضى الحال ووضوح الدلالة عليه، وهذه الوجوه ضربان: ضرب يرجع إلى المعنى، وضرب يرجع إلى اللفظ"[6]، ومن ثمة فإنّ المحسنات البديعية تحمل مقاصد وأغراض إبلاغية؛ حيث يوظفها المتكلم في كلامه للتأثير في المخاطب؛ نحو: شدّ انتباهه لكي لا يصيبه الملل ؛ وهو ما نلحظه في السجع ؛ من خلال "تواطؤ الفاصلتين من النثر على حرف واحد"[7]، أو لإقناعه(المخاطب) عن طريق المقابلة؛ وذلك بأن" يؤتى بمعنيين متوافقين أو معان متوافقة،ثمّ بما يقابلها على الترتيب"[8].

وهكذا؛ نجد أنّ القصدية تبرز في كلّ مباحث البلاغة العربية من المعاني والبيان و البديع؛ حيث يستخدم المتكلم البليغ هذه الأدوات البلاغية؛ لإيصال المقاصد مع مراعاة مقتضيات المقام.

وعليه ؛ فإنّ البعد التداولي في البلاغة العربية يتجلى في العناية بالمقصد الذي لأجله يصاغ الكلام وينظم؛ وما اختلاف وجوه الكلام وتصاريفه إلا انعكاس لاختلاف المقاصد.

---

[1] ـ الخطيب القزويني، الإيضاح، من ص 62 ـ 63.
[2] ـ ينظر: صابر الحباشة، الأبعاد التداولية في شروح التلخيص للقزويني، ص131.
[3] ـ الخطيب القزويني، الإيضاح، ص 62-63.
[4] ـ المرجع نفسه، ص192.
[5] ـ الخطيب القزويني، الإيضاح، ص 208.
[6] ـ المرجع نفسه، ص288
[7] المرجع نفسه، ص331.
[8] ـ المرجع نفسه، ص 292.

4-3_ الأفعال الكلامية:

يمثل مفهوم الفعل الكلامي من المفاهيم الأساس في التداولية؛ ويراد به:" كلّ ملفوظ ينهض على نظام شكلي دلالي إنجازي. كما أنه يعدّ نشاطا ماديا نحويا يتوسل بأفعال قولية إلى تحقيق أغراض إنجازية (كالطلب، الأمر ، الوعد ، الوعيد...) وغايات تأثيرية تخصّ ردود فعل المتلقي (كالرفض والقبول)"[1] ،ومن ثمة؛ فإنّ المقصود بالفعل: أنّ قول شيء ما هو إلاّ تحقيق أو إنجاز لعمل معيّن، ومن أهم خصائصه (**حسب أوستين**): أنّه فعل دال، أنّه فعل إنجازي؛ (أي: ينجز الأشياء والأفعال الاجتماعية بالكلمات)، أنّه فعل تأثيري(يترك آثارا معينة في الواقع؛ خصوصا إذا كان فعلا ناجحا)"[2] .

تقابل نظرية الأفعال الكلامية المعاصرة من الجانب المعرفي العام نظرية الخبر والإنشاء عند البلاغيين العرب[3]؛ ويمكن بيان بيان تجليات ذلك على النحو الآتي:

أ_ الأفعال اللغوية المباشرة:

تبرز هذه الأفعال في باب الإنشاء الطلبي ؛ وهو " الذي يستدعي مطلوبا غير حاصل وقت الطلب؛ لامتناع تحصيل الحاصل"[4] ، نحو : الأمر و النهي والاستفهام...

_ **الأمر** : يقول القزويني:" والأظهر أن صيغته -من المقترنة باللام؛ نحو: ليحضر زيد، وغيرهما نحو :أكرم عمرًا، وروويد بكرا- موضوعة لطلب الفعل استعلاء، لتبادر الذهن عند سماعها إلى ذلك وتوقف ما سواه على القرينة"[5]؛ أو هو : طلب حصول الفعل من المخاطب على وجه الاستعلاء مع الإلزام"[6]؛ فالأمر طلب الفعل على جهة الاستعلاء؛ أي: طلب فعل من حيث أنه فعل، أما الاستعلاء: بأن يعد المتكلم نفسه عاليًا عن المخاطب؛ وبذلك يكون الأمر فعلا لغويا مباشرا صريحا؛ تتوقف دلالته على منطوقه؛ وغرضه الإلزام؛ وقوته الإنجازية الأصلية تدل على الإلزام، نحو: أكرم عمرا.

_ **النهي**: يعرف بِأنّه: طلب الكفّ على جهة الاستعلاء[7]؛ وله حرف واحد، وهو" لا "الجازمة في نحو قولك: لا تفعل[8].وهو كالأمر في الاستعلاء؛ أمّا الاستفهام : هو طلب العلم بشيء لم يكن معلوما من قبل بإحدى أدواته : الهمزة، هل... فالهمزة لطلب التصديق : أقام زيد.[9]

وعليه؛ فإنّ النهي والاستفهام هما فعلان مباشران صريحان؛ تدل القوة الإنجازية للفعل الأوّل على النهي (طلب الكف عن الشيء)، والثاني: على الاستفهام (طلب العلم بشيء لم يكن معلوما من قبل).

ب _ الأفعال اللغوية غير المباشرة:

نلحظ هذه الأفعال في خروج الأساليب الإنشائية عن معناها الحقيقي ودلالتها الحرفية؛ من ذلك الأمر في قولك : اجلس كما تشاء، وقوله تعالى :﴿ **رَبِّ اغْفِرْ لِي وَلِوَالِدَيَّ** ﴾[10] ؛فغرض الأمر هنا ليس الإلزام؛ وإنّما غرضه الإباحة (في المثال

---

[1] _ مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، ص54-55.
[2] _ المرجع نفسه، ص59.
[3] _ ينظر: المرجع نفسه، ص75.
[4] _ الخطيب القزويني، الإيضاح، ص129.
[5] _ المرجع نفسه، ص137.
[6] _ جواهر البلاغة، ص 56.
[7] _ المرجع نفسه، ص60.
[8] _ الإيضاح، ص139.
[9] _ جواهر البلاغة، ص62.
[10] _ سورة نوح، الآية 28.

الأوّل) أو الدعاء(في المثال الثاني) ؛ على الرغم من كون قوته الإنجازية الأصلية تدل على الإلزام ، وذلك من خلال صيغة الأمر (اجلس، اغفر)؛ بيد أن الأمر هنا غير مقصود ، وإنّما المقصود هو الإباحة أو الدعاء.
كما يتضمن الاستفهام فعلا لغويا غير مباشر؛ حينما يخرج عن معناه الحقيقي إلى معان أخرى تفهم بحسب مقصد المتكلم وقرائن الأحوال؛ نحو: أزيدا ضربت؟ ؛ فغرض الاستفهام -في هذا المثال- هو التقرير بأنَّ مضروبه زيد[1] ؛ فقوته الإنجازية الأصلية تدلّ على الاستفهام الذي يستدعي جوابا، فهو مصدر بأداة الاستفهام (بالهمزة)؛ لكن الاستفهام غير مراد، وإنّما المراد هو التقرير.
ـ الحجاج : يعدّ أهم المفاهيم الأساسية في التداولية؛ و كذا البلاغية(خاصة ضمن اتجاه البلاغة الجديدة أو البلاغة الحجاجية)، ويراد به: "تقديم **الحجج** والأدلة المؤدية إلى نتيجة معينة"[2]، ويعرفه ديكرو بقوله :"نقول عن المتكلم إنّه يقوم بحجاج، حينما يقدم القول ق1 (أو مجموعة الأقوال)؛ و غايته في ذلك حمله على الاعتراف بقول (أو أقوال) آخر ق2"[3]، نلحظ من قوله: أنّ الحجاج يتضمن إنجازا لعملين: **الأول:** له صلة بما يقدمه القول من الحجج، **والثاني:** مرهون بما يحيل عليه هذا القول من استنتاجات، مما يعني أنّ الحجاج مرتبط بالاستنتاج الذي يكون منطلقه بنية اللغة لا خارجها، وأن الغاية التداولية هي **التأثير**.

ويعرفه **بيرلمان** على النحو الآتي:" جعل العقول تذعن وتسلّم لما يطرح عليها من الأقوال، أو يزيد في درجة ذلك الإذعان وذلك التسليم. فأنجع الحجاج و أنجحه ما وفّق في جعل حدّة الإذعان تقوى لدى السامعين بشكل يبعثهم على عمل المطلوب"[4].

وعليه؛ فإنّ منظور ديكرو الحجاجي قائم على اعتبار حجاجية الفعل الكلامي؛ أي أنّه ظاهرة لسانية تعنى بدراسة الوسائل اللغوية وبإمكانات اللغات الطبيعية التي يتوفر عليها المتكلم؛ وذلك بقصد توجيه خطابه وجهة تمكنه من تحقيق بعض الأهداف الحجاجية[5]، أمّا تصور البيرلمان فقائم على التوجّه المنطقي البلاغي الحجاجي الذي يهدف إلى تحقيق الإقناع؛ وعليه؛ "فإنّ الغرض التداولي من الحجاج هو تحصيل الإقناع"[6].

وإذا تأملنا تراثنا البلاغي فإننا نجد أن الحجاج يمثل عمود البلاغة ؛ ويكن أن نستحضر في هذا المقام ما أورده الجاحظ من تصورات لمفهوم البلاغة" وقال بعض أهل الهند :جماع البلاغة: البصر بالحجة، والمعرفة بمواضع الفرصة.
ثم قال :ومن البصر بالحجة، والمعرفة بمواضع الفرصة، أن تدع الإفصاح بها إلى الكناية عنها، إذا كان الإفصاح أوعر طريقة، وربما كان الإضراب عنها صفحا أبلغ في الدرك، وأحق بالظفر.
قال :وقال مرّة: جماع البلاغة التماس حسن الموقع، والمعرفة بساعات القول، وقلة الخرق بما التبس من المعاني أو غمض، وبما شرد عليك من اللفظ أو تعذر"[7].

---

[1] ـ الإيضاح،ص134.
[2] -أبو بكر العزاوي، الحجاج والمعنى الحجاجي (مقال)،كتاب التحاجج طبيعته ومجالاته ووظائفه، تنسيق حمو النقاري، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، مطبعة النجاح الجديدة - الدار البيضاء، المغرب،ط1، 2006، ص57 .
[3] - O.Ducrot &Anscombre, L argumentation dans la langue, Pierre Mardaga Editeurs ,Bruxelles ,3édition ,1997 ,P8.
[4] ـ Chaim Perelman et Lucie Olbrechts- Tyteca ,Traité de L'argumentation, Editions de l'université de Bruxelles, Belgique, 6 édition, 2008 , P59 .
[5] - أبو بكر العزاوي، الحجاج والمعنى الحجاجي(مقال)، ضمن كتاب التحاجج طبيعته ومجالاته ووظائفه، تنسيق حمو النقاري، ص55.
[6] - عبد الهادي بن ظاهر الشهري، استراتيجيات الخطاب، مقاربة لغوية تداولية،دار الكتاب الجديد المتحدة، لبنان،ط1، 2004 ص 456.
[7] ـ الجاحظ ، البيان والتبين، ج1، ص92 .

تدل هذه العبارات التي أوردها الجاحظ " البصر بالحجة، المعرفة بمواضع الفرصة، التماس حسن الموقع ، المعرفة بساعات القول " عن ارتباط البلاغة بالحجاج ؛ فهو الذي يسهم في تحقيق الوظيفة الإقناعية .

كما أن حضور الحجاج في البلاغة العربية لا يقتصر على المفهوم فقط بل نجده ممتدا إلى مباحثها الثلاثة أعني المعاني، البيان، البديع) ومن أمثلة ذلك:

ـ **العامل الحجاجي :** اهتم ديكرو بالعوامل الحجاجية ؛ إذ إنّ الحجاج – عنده- هو فعل لغوي مؤشّر عليه بعوامل وأدوات، مهمتها الأساسية توجيه الملفوظ وجهة حجاجية[1]، ومن العوامل الحجاجية التي ترد في الكلام العربي: إنما، حتىّ... فإذا تتبعا العامل الحجاجي (إنمّا) في أسلوب القصر فإننا نجد أن الكلام يوجه نحو وجهة حجاجية معينة ؛ ولهذا يعرف القصر بأنه: تخصيص شيء "صفة أو موصوف" بشيء "موصوف أو صفة" بطريق مخصوص ؛ نحو: ما وإلا وما شابه ذلك مثل: إنما، والعطف، والتقديم وتوسط ضمير الفصل،وتعريف المسند أو المسند إليه بلام الجنس[2].

سنقف عند "إنمّا" على سبيل التمثيل، فقد "يقول القائل كلاما يعلمه المخاطب ولا ينكره؛ نحو: إنمّا هو أخوك، وإنمّا هو صاحبك القديم، لمن يعلم ذلك ويقر به؛ وتريد أن ترققه عليه، وتنبهه لما يجب عليه من حق الأخ وحرمة الصاحب"[3].

الصاحب"[3].

نلاحظ في المثال السابق أنّ العامل الحجاجي (إنّما) ، وجّه الملفوظ نحو نتيجة معينة؛ ألا وهي: تذكير المخاطب بواجب الأخوة؛ لكي يؤدي حقه، وبواجب الصحبة فيعرف حرمته، وهذه النتيجة التي يريد المتكلم إيصالها للمتلقي لو حذفنا أو أسقطنا العامل (إنّما) في الكلام؛ فإن غايته ستنحصر في الإبلاغ والإعلام فقط.

ـ **الحجاج في التشبيه:** نتلمس ذلك في التشبيه التمثيلي؛ يقول الجرجاني:" واعلم أنّ مما اتفق العقلاءُ عليه، أنَّ التمثيل إذا جاءَ في أعقاب المعاني، أو بَرَزَتْ هي باختصار في مَعرِضه، ونُقِلت عن صُوَرها الأصلية إلى صورته، كساها أُبَّهَةً، وكَسَبها مَنْقَبةً، ورفع من أقدارها، وشَبَّ من نارها، وضاعف قُواها في تحريك النُّفوس لها، ودعا القُلوب إليها، واستثار لها من أقاصي الأفئدة صبابةً وكلَفاً، وقَسَر الطِّباع على أن تُعطيها محبّة وشَغَفاً، فإن كان مدحاً، كان أبْهَى وأفخم، وأنبلَ في النفوسَ وأعظم، وأهزَّ للعِطْف، وأسْرع للإلف، وأجلب للفَرح، وأغلب على المُمْتَدَح، وأوجب شفاعة للمادح، وأقضى له بغُرِّ المواهب المنائح، وأسْيَر على الألسن وأذكر، وأولى بأن تَعْلَقه القلوب وأجدر، وإن كان ذمّاً، كان مسُّهُ أوجعَ، ومِيسَمُه ألذع، ووقعُه أشده، وَحدُّه أحَدّ، **وإن كان حِجاباً، كان بُرهانه أنور، وسلطانه أقهر**"[4]

من ذلك قول أبي الطيب المتنبي:

فإن تَفُقِ الأنام وأنت منهم فإنَّ المسكَ بَعْضُ دم الغزال

فقد أراد الشاعر أن يقول :"أنه فاق الأنام وفاتهم إلى حدٍّ بَطَل معه أن يكون بينه وبينهم مشابهةٌ ومقاربةٌ، بل صار كأنه أصلٌ بنفسه وجنسٌ برأسه، وهذا أمرٌ غريب، وهو أن يتناهى بعض أجزاء الجنس في الفضائل الخاصّة به إلى أن يصير كأنه ليس من ذلك الجنس، وبالمدَّعِي له حاجة إلى أن يصحّح دعواه في جواز وجوده على الجملة إلى أن يجيء إلى وجوده في الممدوح، فإذا قال :فإنَّ المسك بعض دم الغزال، فقد احتجّ لدعواه، وأبان أن لما ادّعاه أصلاً في الوجود، وبرّأ

---

*- الفرق بين الروابط والعوامل يكمن في أن الروابط تربط بين حجتين وحدتين دلاليتين مثل العطف. أما العامل متعلق بالجملة مثل دخول إنما...

[1]- شكري المبخوت، الحجاج في اللغة، ضمن كتاب أهم نظريّات الحجاج في التقاليد الغربية من أرسطو إلى اليوم، ص376.

[2]ـ جواهر البلاغة، ص 134.

[3]ـ الخطيب القزويني، الإيضاح، ص 124.

[4]ـ عبد القاهر الجرجاني، أسرار البلاغة، صححه محمد رشيد رضا، مكتبة ابن تيمية، مصر، ص78،77.

نفسه من ضعة الكذب، وباعَدها من سَفَه المُقدِم على غير بصيرة، والمتوسّع في الدعوى من غير بيّنة، وذلك أن المسك قد خرج عن صفة الدم وحقيقته، حتى لايُعَدُّ في جنسه، إذ لا يوجد في الدم شيء من أوصافه الشريفة الخاصة بوجه من الوجوه، لا ما قلّ ولا ما كثُر، ولا في المسك شيء من الأوصاف التي كان لها الدم دماً البت"[1]

فالشاعر ادعى أن المشبه فاق بني جنسه في الفضائل؛ وأتى بحجة تثبت ذلك؛ ألا وهي المسك الذي خرج عن صفة الدم وحقيقته ؛ وهكذا فإن المتكلم حينما يسند للمشبه أمرا غريبا يمكن أن يخالف فيه ويدعى استحالة وجوده، فإنّه يأتي بحجة أو دليل ليثبت ذاك الأمر، ويقنع المخاطب.

_ الحجاج في مباحث البديع:

_التقسيم: يعد عند بيرلمان حجة[2]، ويعرفه البلاغيون بقولهم:" التقسيم :هو أن يذكر متعدد، ثمّ يضاف إلى كلّ من أفراده ماله على جهة التعيين، نحو﴿كَذَّبَتْ ثَمُودُ وَعَادٌ بِالْقَارِعَةِ ، فَأَمَّا ثَمُودُ فَأُهْلِكُوا بِالطَّاغِيَةِ، وَأَمَّا عَادٌ فَأُهْلِكُوا بِرِيحٍ صَرْصَرٍ عَاتِيَةٍ ﴾ (الحاقة، 4_6)، فهذه الحجة تقوم على تقسيم الشيء إلى أجزائه المشكلة له إما للإشارة إلى تكوّنه أو بيان حقيقته أو عاقبته.. ، فالغاية من توظيفها (التقسيم) : البرهنة على وجود المجموع، وتقوية الحضور؛ أي: إبراز حضور الأشياء.[3]

_ المذهب الكلامي: وهو :" أن يورد المتكلم حجّة لما يدعيه على طريق أهل الكلام، أو أن يورد حجّة على صحّة دعواه حُجَّة قاطعة مسلمة عند المخاطب، بأن تكون المقدمات بعد تسليمها مستلزمةً للمطلوب؛ كقوله تعالى :﴿ **لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا** ﴾ (الأنبياء ، 22) واللازم وهو الفساد باطل، فكان الملزوم؛ وهو تعدد الآلهة باطل، وليس أدلّ على ذلك من الحقيقة والواقع، وكقوله تعالى : ﴿ **يا أَيُّهَا النَّاسُ إِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِنَ الْبَعْثِ فَإِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ تُرَابٍ** ﴾ (الحج، 5)، ...وسمى هذا النوع بالمذهب الكلامي: لأنّه جاء على طريقة علم الكلام والتوحيد؛ وهو عبارة عن إثبات أصول الدين بالبراهين العقلية القاطعة."[4]

_ الاستدراج؛ وهو حجاج يرتكز على "مخادعات الأقوال التي تقوم مَقَام مخادعات الأفعال، والكلام فيه وإن تضمن بلاغة، فليس الغرض ههنا ذكر بلاغته فقط، بل الغرض ذكر ما تضمنه من النكت الدقيقة في استدراج الخصم إلى الإذعان والتسليم، وإذا حقق النظر فيه علم أن مدار البلاغة كلها عليه؛ لأنّه انتفاع بإيراد الألفاظ المليحة الرائقة، والمعاني اللطيفة الدقيقة دون أن تكون مستجلبة لبلوغ غرض المخاطب بها.

والكلام في مثل هذا ينبغي أن يكون قصيرًا في خلابه، ولا قصيرًا في خطابه.

فإذا لم يتصرف الكاتب في استدراج الخصم إلى إلقاء يده، وإلا فليس بكاتب، ولا شبيه له إلا صاحب الجدل، فكما أن ذاك يتصرف في المغالطات القياسية، فكذلك هذا يتصرف في المغالطات الخطابية.وقد ذكرت هذا النوع ما يتعلم منه سلوك هذه الطريق.

فمن ذلك قوله تعالى :﴿ وَقَالَ رَجُلٌ مُؤْمِنٌ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَانَهُ أَتَقْتُلُونَ رَجُلًا أَنْ يَقُولَ رَبِّيَ اللَّهُ،وَقَدْ جَاءَكُمْ بِالْبَيِّنَاتِ مِنْ رَبِّكُمْ، وَإِنْ يَكُ كَاذِبًا فَعَلَيْهِ كَذِبُهُ، وَإِنْ يَكُ صَادِقًا يُصِبْكُمْ بَعْضُ الَّذِي يَعِدُكُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي مَنْ هُوَ مُسْرِفٌ كَذَّابٌ﴾.

ألا ترى ما أحسن مأخذ هذا الكلام وألطفه، فإنّه أخذهم بالاحتجاج على طريقة التقسيم، فقال :لا يخلو هذا الرجل من أن يكون كاذبا، فكذبه يعود عليه، ولا يتعداه، أو يكون صادقا، فيصيبكم بعض الذي يعدكم إن تعرضتم له.

---

[1] _ المرجع نفسه، ص86.

[2] _عبد الله صولة ، في نظرية الحجاج دراسات وتطبيقات،مسكياني، تونس، ط1، 2011، ص48

[3] _ الإيضاح، ص303 . جواهر البلاغة، ص275. المرجع نفسه، ص48.

[4] _ المرجع نفسه، ص 310 .جواهر البلاغة، ص 269.

وفي هذا الكلام من حسن الأدب والإنصاف"[1].

ولا تنحصر مظاهر التداولية والحجاج في هذه المباحث بل تتجلى في جل مباحث البديع(المقابلة، الالتفات، حسن التعليل، ...)

ـــ **الاستلزام الحواري:** يعد من أبرز المفاهيم التداولية؛ وله ارتباط وثيق باللغات الطبيعية، يرتكز على فكرة جوهرية، ألا وهي أن جمل اللغة تدلّ - في أغلبها - على معان ظاهرية غير مقصودة، وأخرى ضمنية مقصودة ، وتتحدد دلالتها بواسطة السياق[2] .

يتجلى الاستلزام الحواري في البلاغة العربية ضمن عدة مباحث نذكر بعض الأمثلة على سبيل الاستدلال لا الحصر من ذلك: أغراض الخبر؛ " الأصلُ في الخبر أن يلقى لأحد غرضين: أـــ إما إفادة المخاطب الحكم الذي تضمنته الجملة، إذا كان جاهلا له، ويسمى هذا النوع (فائدة الخبر)، نحو :الدين المعاملة.

ب ـــ وإما إفادة المخاطب أن المتكلم عالم أيضا بأنه يعلم الخبر كما تقولُ: لتلميذ أخفى عليك نجاحه في الامتحان - وعلمته من طريق آخر :أنت نجحت في الامتحان، ويسمى هذا النوع.لازمَ الفائدة «لأن يلزم في كل خبر أن يكون المخبر به عنده علمٌ أو ظَن"[3]، ففي الخبر الثاني ليس المقصود منه إفادة المخاطب بالحكم أو الخبر، وإنما المقصود إفادة المخاطب أن المتكلم عالم بالحكم أو الخبر؛ لهذا كان الغرض هو لازم الفائدة؛ وهنا نشير إلى ضرورة تقيد الاستلزام في الخبر بالسياق؛ ولهذا نجد الخبر يخرج عن غرضه الأصلي إلى أغراض أخرى بحسب السياق؛ نحو: إظهار الضعف والخشوع، نحو:﴿ قَالَ **رَبِّ إِنِّي وَهَنَ الْعَظْمُ مِنِّي** ﴾ (مريم، الآية 4) .

يبرز الاستلزام الحواري في تقسيم القصر الإضافي المرتبط بحال المخاطب؛ حيث ينقسم القصر الإضافي باعتبار حال المخاطب إلى ثلاثة أنواع.

ـــ" قصر إفراد - إذا اعتقد المخاطب الشركة، نحو **:إنَّما الله إله واحدٌ؛** رداً على من اعتقد أنَّ الله ثالث ثلاثةٍ.

ـــ قصر قَلب - إذا اعتقد المخاطب عكس الحكم الذي تثبته؛ نحو :ما سافر إلا عليّ ،رداً على من اعتقد أنّ المسافر خليل لا عليٌ؛فقد قلبتَ وعكست عليه اعتقاده.

ـــ قصر تعيين - إذا كان المخاطب يتردّد في الحكم :كما إذا كان متردّدا في كون الأرض متحركةً أو ثابتة، فتقول له :الأرض متحركة لا ثابتة ؛ردا على من شكّ وتردد في ذلك الحُكم"[4].

نلحظ من هذه الأمثلة أنّ الدلالة الحرفية غير مقصودة في هذه الجمل، وإنّما المقصود الدلالة غير الحرفية التي نتلمسها من أحوال المخاطب وقرائن السياق.

يظهر الاستلزام كذلك في علم البديع؛ نحو: التورية و التوجية و الأسلوب الحكيم ، الالتفات، حسن التعليل، الاستدراج، تجاهل العارف، ... فالتورية هي التي " يذكر المتكلم لفظاً مفرداً له معنيان، أحدهما قريب غير مقصود، ودلالة اللفظ عليه ظاهرة، والآخر بعيد مقصود، ودلالة اللفظ عليه خفية، إنما يريد المعنى البعيد بقرينة تشير إليه ولا تظهره، وتستره عن غير المتيقظ الفطن، كقوله تعالى ﴿ **وَهُوَ الَّذِي يَتَوَفَّاكُم بِاللَّيْلِ وَيَعْلَمُ مَا جَرَحْتُم بِالنَّهَارِ** ﴾ (الأنعام،

---

[1] ـــ ابن الأثير، المثل السائر في ادب الكاتب والشاعر ، تحق، محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، لبنان،1999، ص 64

[2] ـــ سمية عامر، سليم حمدان، الاستلزام الحواري عند بول غرايس المفهوم والمقومات، (مقال)، مجلة القارئ، ع3، 2019، ص22.

[3] ـــ جواهر البلاغة ، ص 40،41

[4] ـــ المرجع نفسه، ص140.

60)؛ أي: أراد بقوله جرحتم معناه البعيد، وهو ارتكاب الذنوب"[1] ،أمّا الاستدارج؛ فهو يرتكز على تلك المخادعات القول"[2].

أما التوجيه: فهو إيراد الكلام مشتملا لوجهين مختلفين[3].

وهكذا؛ فالبلاغة العربية في جوهرها ذات أبعاد تداولية؛ قائمة على النظر إلى الفعل اللغوي في ضوء علاقته بالمقام والمقاصد.

ـــ يتجلى البعد التداولي للبلاغة في مفهومها ومباحثها.

ـــ انفتاح المدونة البلاغية على الدراسات التداولية الحديثة؛ إذ إن التداولية بمقولاتها ومفاهيمها الأساسية؛ كسياق الحال، وغرض المتكلم، و إفادة السامع ومراعاة العلاقة بين أطراف الخطاب، ومفهوم الأفعال الكلامية؛ يمكن أن تكون أداة من أدوات قراءة التراث العربي في شتى مناحيه ومفتاحا من مفاتيح فهمه؛ يشرط أن تختبر مفاهمها؛ حتى نتأكد من كفايتها الوصفية والتفسيرية لدراسة ظواهر اللغة العربية.[4]

ـــ التركيز على الكفاية التواصلية.

ـــ انفتاح البلاغة على الخطاب؛ مكنها من الامتداد إلى حقول معرفية جديدة؛ منها: التداولية، لسانيات النص؛ فهي بحق امبراطورية ذات امتدادات .

ـــتجاوز البلاغة العربية العربية حدود الوصف إلى الكفاية التفسيرية البلاغية القائمة على التعليل والبحث عن نكات.

ـــ على الرغم التشابه المفترض بينهما (البلاغة والتداولية)في بعض النتائج ؛ فإنّه لا يصوغ لنا علميا التسوية بين طريقتي التحليل ؛ لأنّهما تنتميان إلى منظومتين متمايزتين .[5]

ـــ على الرغم من اختلاف السياق المعرفي بين التصنيف البلاغي التراثي والتحليل التداولي المعاصر؛ إلا أنّ هذا الاختلاف في المبادئ النظرية والأدوات الإجرائية؛ قد لا يؤدي- بالضرورة -إلى تباين النتائج تباينا كليا(خاصة ما تعلق بدراسة اللغة في إطار الاستعمال)

من التوصيات: ضرورة تقديم مسح شامل وكلي للتراث البلاغي العربي؛ بغية اكتشاف الأبعاد التداولية في البلاغة العربية .

ـــ العناية بالمجال التداولي العربي الذي له خصوصية.

---

[1] ـــ المرجع نفسه، ص264.

[2] ـــ المثل السائر، ص64، الإيضاح، ص300.

[3] ـــ الإيضاح، ص318.

[4] ـــ مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب ، ص278.

[5] ـــ ينظر: صابر الحباشة، الأبعاد التداولية في شروح التلخيص للقزويني، ص130